

الحوار بين الأديان

كنا في الحلقة السابقة قد وضحنا ضرورة التمييز بين الدعوة إلى دمج الأديان وبين الدعوة إلى الحوار بين الأديان والتي ستحدث عنها في هذه الحلقة وذكرنا أن الحوار بين الأديان قد يكون الهدف منه عقيدياً لأجل تقريب الأديان أو اجتماعياً لأجل تحسين مستوى التعايش بين الأديان .

ورغم أن العلاقات بين الأديان وأتباعها قائمة منذ وجدت أديان مختلفة ، إلا أن استخدام كلمة حوار بهذا الصدد استخدام حديث وقد درج وازدهر هذا الاستخدام منذ مجمع الفاتيكان الثاني الذي عقد في روما بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٥ على وجه التحديد . وقد دعا هذا المجمع فيما يتعلق بالحوار الإسلامي - المسيحي على وجه الخصوص إلى (تناسي الماضي وبذل الجهد المخلص في سبيل التفاهم المتبادل والعمل معا من أجل العدالة الاجتماعية والقيم الخلقية والسلام والحرية لكل البشر) .

ومجمع الفاتيكان الثاني هو آخر المجمع المسكونية - نسبة إلى المسكونة أي الأرض التي يسكنها البشر - المقدسة عند الكنائس الكاثوليكية . تقول «أن ماري جيلامور» في كتابها الكاثوليكية : (يختلف مجمع الفاتيكان الثاني عن كل المجمع السابقة ، بأن هدفه لم يكن أن تدافع الكنيسة عن نفسها ضد الهرطقات والانقسامات ، ولكنه كان مجمع كنيسة تطرح ذاتها للمناقشة أمام التغيرات التي طرأت على العالم الحديث) . ويتضح ذلك بمراجعة المواضيع الأساسية التي درسها المجمع مثل : مصادر الوحي ، وسائل الاتصال الاجتماعي ، وحدة الكنيسة ، إصلاح الطقوس والكهنوت ، الحركة المسكونية ، الحرية الدينية ، الأديان غير المسيحية ، الكنيسة في مواجهة العالم الحديث . ويمكننا أن نسمي المجمع المذكور بالبريسترويكا الكاثوليكية التي أنهت المرحلة القسطنطينية -

نسبة إلى الأمبراطور الروماني «قسطنطين» الكبير - نظريا على الأقل . فبعد أن كانت المجامع المسكونية تنعقد لتقرر (العقيدة الصحيحة) وتلاحق المعارضين (الهراطقة) بالحرمان والتفتيش، كان هذا المجمع محاولة لاستيعاب التيارات الفكرية والاجتماعية التي تهدد الكنيسة من الخارج والداخل .

ومما يستحق الملاحظة، الأثر الفعال للكنائس البروتستانتية (الإنجيلية) وتياراتها الفكرية في توجهات المجمع وقراراته، وقد كان لهذه الكنائس ممثلون مراقبون أثناء انعقاد المجمع . يلاحظ ذلك على مستوى الحركة المسكونية التي بدأتها البروتستانتية مطلع هذا القرن وتوجت سنة ١٩٤٨ بإنشاء مجلس الكنائس العالمي، وتجاوب الكنيسة مع التوجهات الحديثة لإعادة تفسير الكتاب المقدس والتي كان قد بداها وقطع فيها أشواط البروتستانت واليهود . وكانت الكنيسة الكاثوليكية قد استنكرتها أولا، ثم تكونت لجنة من يهود وبروتستانت وكاثوليك لإعادة ترجمة الكتاب المقدس سنة ١٩٦٣ . كما وتجاوبت الكنيسة مع الدراسة النقدية لتاريخ نصوص الكتاب المقدس، التي كان اليهود والبروتستانت أيضا قد سبقوا إليها الكنيسة الكاثوليكية يقول الدكتور إسماعيل الفاروقي في كتابه: أصول الصهيونية في الدين اليهودي : (يرجع أمر اكتشاف عناصر التحريف في التوراة إلى العلماء «فون جراف وكوهنن وويلهاوزن» في أواسط القرن الماضي، والذين تشبعوا في دراستهم للقرآن الكريم بالمبدأ القرآني القائل بأن بني إسرائيل تلاعبوا في كتابهم المقدس بالتحريف والحذف والإضافة، فزعزع هذا المبدأ ما نشأوا عليه من إيمان بأن التوراة هي نفسها بحروفها من صنع الله وأخذوا يتبينون مختلف الأيدي وراء هذه النصوص . . فكانت علوم التوراة النقدية التي عرفها القرن الأخير)

تعديل أم تحريف

ومن خلال إعادة تفسير النصوص وتحت تأثير الاختراق اليهودي للكنائس الغربية كما يسميه جورج حداد - جريدة الدستور ١٩٩٢/٦/٣٠ - سواء المباشر من خلال الكرادلة الأمريكيين على وجه الخصوص، أو غير المباشر من خلال الفهم الإنجيلي البروتستانتية الألفي لضرورة قيام دولة اليهود الثانية في فلسطين

لأجل عودة المسيح - (راجع النبوءة والسياسة تأليف «غريس هالسل») أصدر المجمع وثيقة تبرئة اليهود من دم المسيح عليه السلام .

ونحيل القارئ بالنسبة لهذه الوثيقة بالغة الأهمية في دلالاتها إلى كتاب نحن والفاثيكان وإسرائيل للأستاذ أنيس القاسم مكتفين بالتوقف عند نقطتين هامتين لهما دلالة خاصة في موضوعنا: الحوار بين الأديان .

الأولى: هي أن الكنيسة منحت نفسها حق تعديل بعض نصوص الأناجيل المعتمدة أو على الأقل تأويل النصوص المكتوبة بشكل يخالف معانيها الصريحة وتناسي حكم المسيح الذي لعن اليهود في أربعة عشر موضعا كما يقول «الأيكونومس إلياس الرشماوي» (الكتاب السابق ص ١٨٩) وتعديل قرارات مجامع مسكونية سابقة بشأن اليهود وقد قبل المجمع استمرارية عهد الله وميثاقه مع اليهود جيلا بعد جيل المفهوم من العهد القديم، ونفى استمرار لعنهم بسبب جريمتهم في حق المسيح - محاولة صلبه عندنا - جيلا بعد جيل المفهوم من العهد الجديد، بل وحتى من العهد القديم القائل في سفر الخروج ٢٠: ١٥ (أنا الرب إلهك إله غيور افتقد ذنوب الآباء في الأبناء) . ويتساءل الأستاذ عيسى الناعوري: هل سيعاد النظر في الأناجيل الأربعة وفي أعمال الرسل فتحوّر وتبدل بشكل يتناسب مع القرار ومع النفوذ اليهودي، أم أن الأناجيل ستظل هي هي ويكون القرار قرارا مع وقف التنفيذ (الكتاب السابق ص ١٠٠) وفي مقابل هذه السلطة العريضة تجاه النصوص نجد سلطة البابا تتضاءل أمام الضغط اليهودي . ففي مارس ١٩٦٥ ألقى البابا موعظة في كنيسة سانتا ماريا في روما جاء فيها: (إن الاصطدام بين المسيح والشعب اليهودي كان صفحة محزنة . ذلك الشعب الذي لم يكتف بأنه لم يعترف بالمسيح بل حاربه وأهانته وأذاه وفي النهاية قتله) . وقد احتجت الجالية اليهودية في إيطاليا على هذه الموعظة فسارع الفاتيكان إلى التأكيد على أن ما وقع لم يكن سوى زلة لسان وأن ما قيل قد قيل عرضا (الكتاب السابق ص ٦٢) .

الثانية: أن الوثيقة الخاصة بالتسامح وشجب الاضطهاد والدعوة إلى الحوار بين الأديان كانت في أصلها كما قدمها الكاردينال بيا خاصة عمليا بالشعب

اليهودي وعدلت فيما بعد بناء على طلب كرادلة الشرق (الكتاب السابق ص ١١٨ وص ٢١٣) وحتى الصيغة النهائية شجبت في الأصل اضطهاد اليهود ودعت إلى الحوار الأخوي معهم وكأنما هو الأصل وجعل شجب اضطهاد الآخرين فرعا ولم تشجب الوثيقة لا الحركة الصهيونية ولا الحروب الصليبية ولا الاستعمار بشكل عام والأغرب من ذلك أن الوثيقة الأصلية والخاصة باليهود كما ذكرنا وردت ضمن المشروع الخاص بوحدة الكنيسة مع أن اليهود ليسوا طائفة مسيحية وقد علق بعضهم بأن الدافع الرئيسي وراء إصدار الوثيقة لم يكن رغبة الكنيسة في نشر روح المحبة والغفران التي نطق بها الإنجيل وإنما كان رغبتها في محو ما أشيع من ارتباطها باضطهاد اليهود خصوصا في عهد النازية ولذلك كان الكاردينال بيا صاحب الوثيقة الأصلية ألماني الجنسية (الكتاب السابق ص ١١٢).

هذا التوضيح للخلفية التاريخية لدعاوى الحوار في الستينات - بما يحتويه من إدراك لاختراق اليهود للكنائس الغربية وتسخيرهم الدين لأهداف سياسية وتفسير النصوص بما يناسب الفكرة الصهيونية بل وإلغاء عمل هذه النصوص إذا اقتضى الأمر - ضروري في مواجهة حوارات أخرى قد تكون مصممة للتسعينات (راجع جورج حداد في المقال الذي أشرنا إليه سابقا) يقول أنيس القاسم (ص ٦٤): (الدين والتاريخ وكل شيء يجب أن يزور ليرضى اليهود. وقد يأتي الوقت الذي سيطالبون فيه المسلمين بتزوير القرآن أيضا لتحذف الآيات التي صبت اللعنة عليهم). وما يهمنا هنا هو التأكيد على أنه إذا وجد في أي دين سلطة دينية أو مؤسسة أكليركية يمكنها تقرير حقائق العقيدة أو أصول الشريعة أو تفاصيلها بمعزل عن النصوص أو بافتئات عليها بأي شكل من الأشكال، فإن مثل هذه السلطة أو المؤسسة غير موجودة في الإسلام وأن التنازل عن أي من النصوص القرآنية أو الحديثية أو تفسيرها بشكل ملتبس ليناسب أغراضا ظاهرة أو خفية أمر غير وارد أصلا. وعليه ونحن في معرض تطبيع سياسي يهيمن عليه النظام العالمي المخترق - على الأقل - من قبل اليهود، نقرر أن أي محاولة من هذا القبيل للتعدي على النصوص باطللة بطلانا أصليا ناشئا عما يسمى في

القانون بعدم الصلاحية أو الاختصاص !! ومردوده على أصحابها!!

شروط نجاح الحوار بين الأديان

وبعد، فإذا غضضنا الطرف عن الخلفية التاريخية لهذه الدعوة الحديثة للحوار بين الأديان. ونظرنا للأمر بصورة مجردة من حيث أن الحوار بين الأديان في هذا العالم الذي يسوده العنف وتسيطر عليه الهيمنة قد يساعد - نظريا على الأقل - في إقامة وتمكين علاقات متناسقة بين البشر بما هم بشر دون تمييز بسبب المعتقدات أو الأعراق لخدمة حق الإنسان في الوجود والفهم المتبادل واحترام الكرامة الإنسانية، ولكي يكون لمثل هذا الحوار قيمة فعلية فلا بد - من وجهة نظر إيجابية - أن يكون ما يلي واضحا:

أولا: إذا كان المقصود بالحوار بين الأديان أن يجتمع ممثلون مخلصون لدينيين أو أكثر ليعرض كل منهم وجهة نظر دينه بغية التوصل بنزاهة وتجرد إلى الحقيقة فإن هذا مما لا يعارضه الإسلام بل مما دعا إليه القرآن الكريم ﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ [النحل: ١٢٥]. أما إذا كان المقصود من الحوار بين الأديان هو ما يسمى بالتقريب بين الأديان بهدف تقديم تنازلات عن جزئية ينظر إليها على أنها صغيرة أو كبيرة من أجل التوصل إلى حلول وسط لإرضاء أصحاب الديانات الأخرى أيا كانت، فإن هذا مما يرفضه الإسلام ويسميه الفتنة ﴿واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك﴾ [المائدة: ٤٩]، فالإسلام كل متكامل من عند الله عز وجل والتنازل عن أي جزء منه هو إخلال بالإقرار بربانيته وهو على ذلك كفر بمجموعه. وأخيرا فإذا كان الحوار بين الأديان يعني أن يعرض كل فريق دينه لأجل الوصول إلى مزيد من الفهم للآخر وخصوصياته، بهدف تحسين علاقات التعايش بين أتباع الأديان مع تقدير كل طرف لخصوصيات الآخرين، فإن هذه دعوة نرحب بها خاصة وإن حقيقة انفتاح المجتمع الإسلامي لغير المسلمين لكي يعيشوا فيه على قدم المساواة في المواطنة مع المسلمين حقيقة تاريخية (راجع جورج قنواتي في كتابه: المسيحية والحضارة العربية). وليس كذلك

الواقع في المجتمعات غير الإسلامية. لم يكن الواقع كذلك في الماضي حيث عانى المسلمون من حملات الإبادة المنظمة في كل مكان استضعفوا فيه، ولا هو الواقع اليوم حتى في أكثر المجتمعات الأوروبية «مدنية ورقياً» حيث يضطهد المسلمون بحجة عدم اندماجهم في المجتمع الغربي مما يعني احتفاظهم بخصوصياتهم، ولذلك يمارس عليهم المجتمع ضغطه إما لتمثلهم أو لطردهم، لا بل إن حملات الإبادة الجماعية للمسلمين لا تزال مستمرة في كل مكان يستضعفون فيه وما يحدث هذه الأيام في بورما والبوسنة والهرسك وغيرها خير مثال على ذلك.

ثانياً: اللقاء والحوار يجب ألا يمنع من قول الحقيقة وإلا فلن تكون له أية قيمة إيجابية. ويجب الاعتياد على تقبل الآخر كما هو دون إرادة حمله أو إجباره على تبني موقف مخالف لموقفه الأصلي. وهذا يختلف عن إرادة دعوة الآخر إلى موقفه وليس بينهما تعارض فالدعوة اختيارية والحمل إجباري. التفهم العقلي قد يتبعه اعتناق مبدأ الآخر ولكن هذا ليس ضرورياً. الضروري هو أن يمهّد هذا التفاهم للتعايش دون ضغط أو إكراه أو تمييز مادي أو معنوي، أي تقبل وجود الآخر المختلف بما هو مخالف أي أن لا يقتضي ذلك الطلب من الآخر أن يغير نظريته أو أن يدعي تغيير نظريته في سبيل تقبل وجوده، وذلك على نفس المستوى الذي لا يجوز فيه التخلي أو التنازل عن جزء من العقيدة في سبيل إرضاء الآخر وكل هذه المعاني نجدها في جزء من آية من التنزيل الحكيم: ﴿لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي﴾ [البقرة: ٢٥٦]. فالبيان والتعايش متلازمان لا يتفكان ولا يتعارضان، وكذلك فإن سماع كلام الله والشعور بالأمن ضروريان معا لتوفير حرية الاختيار ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه﴾ [التوبة: ٦].

ثالثاً: من هذا المنطلق يغدو من الواضح أن التركيز على إبراز نواحي الالتقاء والتشابه وإغفال نواحي الاختلاف بين الأديان، أمر مخالف للمقصود من الحوار وهو فهم المخالف من حيث هو مخالف. كما أن من الغباء محاولة التظاهر بمسح الاختلافات بين نظريات أصبحت معروفة، ولا يمكن بحال

طمس معالمها من الفكر والتاريخ البشري . فالإسلام والمسيحية - كما تعرض وتعلم اليوم - يختلفان في أساسهما العقيدي ، ونظرية كل منهما أصبحت واضحة ومعروفة ومحاولة مزجها أو الخلط بينهما على هذا المستوى تعني الخوض في عمل بلا طائل ، فلا يمكن للتوحيد والتنزيه المطلق للذات الإلهية عن مشابهة المخلوقات كما جاء بذلك الإسلام أن يلتقيا من وجهة نظر عقيدية مع التثليث والتجسيم النصراني . كما وأن كل التنازلات التي قدمتها الكنيسة لليهود بما في ذلك تغيير صيغ صلوات معينة (مثل صلاة التنصير لليهود التي أصبحت صلاة لليهود - أنيس القاسم ص ٦٥) وفرض الرقابة على كتب التعليم المسيحي (ص ١٨٧) وإعادة النظر في الكتب المدرسية (ص ١٢٨) لحذف (بذور العداة لليهود) ، لم يحملا الموقف الرسمي اليهودي على الاعتراف برسالة المسيح (ص ١١٨) ولا حتى التبرؤ من أو استنكار جريمة اليهود المعاصرين للمسيح في حقه عليه السلام (ص ٤٣) . وقد شن اليهود حملة ضد جملة واحدة في وثيقة التبرئة تذكر أن اتحاد الشعب اليهودي مع الكنيسة هو جزء من الأمل المسيحي) ص ١٨٤ .

وفي الحقيقة فإن مجرد فكرة وضع الإسلام والمسيحية كدينين عالميين أي مفتوحين للناس كلهم بشكل إيجابي للانخراط فيهما مع الدين اليهودي وهو كما يمارسه اليهود اليوم دين عرقي قائم على اعتبار (شعب إسرائيل) هو الشعب المختار الذي أبرم الله معه الميثاق الذي لا يستطيع - جلت قدرته - الرجوع عنه (ص ٤٩) وأن كل الناس من غير اليهود هم جوييم (أمميون) ولا يمكن دعوتهم ولا قبولهم في الدين اليهودي على اعتبار أن الإنسان وبحكم ولادته هو منذ البداية إما مختارا من إله إسرائيل (يهوه) أو منفا من الرحمة ومسخرًا لخدمة المختارين . . . وضع هذه الأديان في سلة واحدة هو من باب العبث سواء سميناها بسلة الأديان السماوية الثلاث أو سلة الأديان الموحدة الثلاث . ولا ننسى أن اليهود أنفسهم لا يدخلون أنفسهم في هذه السلة وهم لا يعترفون أصلا بنبوة محمد عليه السلام ولم يندموا يوما على محاولة قتلهم المسيح بل قتله كما يزعمون : ﴿وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله﴾

[النساء: ١٥٧] بل إنهم تحالفوا عقيديا مع مشركي مكة ضد رسول الله ﷺ ﴿ألم تر إلى الذين أتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا﴾ [النساء: ٥١]. وتسخير اليهود للعقيدة يمتد إلى تصورهم للإله، فالذين كتبوا النص اليهودي - أي الذين يسمي الإله فيه يهوه - في العهد القديم يظهرون يهوه على أنه إله قبيلة إسرائيل الخاص الذي ينتصر لها من القبائل الأخرى وأهتها وكما يقول الأب «دوفو» فإن: كتبه النص اليهودي قد استبدلوا بني إسرائيل بالإنسانية في مشروع الله للإنسان. بل نظم اليهود في عهدهم القديم (سفر التكوين ٣٢: ٢٥ - ٣٢) مصارعة بين الله شخصا - تعالى عن ذلك علوا كبيرا - وبين يعقوب أبيهم ولم يطلق يعقوب الله تعالى حتى أخذ منه البركة. وهكذا فلا يمكن كذلك أن يلتقي التوحيد والتنزيه الإسلاميان مع التصور اليهودي للإله.

رابعا: لكي يكون لأي حوار أو لقاء فائدة إيجابية فلا بد أن يمثل الأطراف المعنية ممثلون نزيهون يفهمون العقيدة التي يمثلونها ويؤمنون بها ويخلصون لها. وقد حضرت شخصا أحد هذه اللقاءات والذي نظم بين (مفكر مسلم) وبين قس كاثوليكي في المدينة الفرنسية التي كنت أدرس فيها في السبعينات. وبعد أن عرض القس المحترم وجهة النظر الكاثوليكية على أحسن صورة ممكنة قام (المفكر المسلم) بطرح الإسلام بشكل مشوه جدا وملء بالشبهات، وفي حوار جانبي بعد اللقاء قال القس المحترم: أتعلمون أنني أكثر إسلاما من صديقي فلان (المفكر المسلم). والسؤال هو: لماذا يختارون من يعلمون أنه (أقل إسلاما) منهم ليمثل الإسلام أمام جمهورهم؟ في رأيي إن هذه اللقاءات تهدف إلى أخذ زمام المبادرة في التعريف بالإسلام أمام الجمهور الغربي بحيث يظهوره على أنه نسخة ممسوخة من النصرانية. فبانهار الكنيسة الرسمية في الغرب أصبحت المسابقات الفكرية التي اعتنت بتثبيتها عند الرجل الغربي موضع تساؤل ومن ضمنها الصورة المشوهة للإسلام. فإذا أضفنا إلى ذلك الصحوة الإسلامية التي تتحدث عنها الصحافة الغربية بغزارة فقد يصبح الإسلام موضع استفهام أو على الأقل موضع فضول للمواطن الغربي، وباعتبار الفراغ

الروحي الذي تركه انهيار الكنيسة يصبح الإسلام بديلا ممكنا لملء هذا الفراغ إذا ما عرض عرضا صحيحا، فالمذاهب الدينية الحديثة بكل هذيانها استطاعت أن تغزو الشباب الغربي بما يشكل ظاهرة اجتماعية والإسلام طبعا أخطر بكثير على المؤسسة الدينية الغربية لأنه عقيدة ثابتة ضاربة في الزمان وليس صرعة مؤقتة. وعليه فالمؤسسة التبشيرية ماضية في عملها. الجديد في الأمر أنهم الآن يحضرون مسلمين (أقل إسلاما منهم) ليشهدوا لهم أمام مواطنيهم على صحة ما يقولون، ربما لأنهم فقدوا رصيدهم من الثقة عند مواطنيهم. وبناء على هذا كله يتضح أن العرض المناسب للإسلام في الغرب يجب أن يركز على خلوه من المشاكل التاريخية للدين الرسمي في الغرب والتي دفعت الإنسان الغربي للابتعاد عن الدين مثل لغزيه العقيدة، والصراع مع المنهج التجريبي العقلاني والتحالف مع السلطة ضد الطبقات المستضعفة وبذلك يعرض بشكل متوازن جوانب المشابهة وجوانب المغايرة بين الإسلام والأديان الأخرى.

خامسا: وأخيرا فالدعوة إلى نسيان الماضي يجب أن تبدأ بالعمل على عدم إعادة الماضي. وبناء المستقبل يبدأ بحل مشاكل الحاضر. وهذا يعني أولا التساؤل عن العلاقات القائمة اليوم في النظام العالمي بين المهيمنين والمستضعفين. هذا النظام الذي يرجع في الماضي بعيدا إلى أيام الحروب الصليبية والتي فتحت الباب أمام العهد الكولونيالي (الاستعماري). الحروب الصليبية بدأت كحرب تدمير منظمة وشاملة لكل ما ليس غربياً وامتدادها الاستعماري انتهى بنقل عشوائى للثروات وللناس لمصلحة الغرب لا يزال يعاني منه العالم المستضعف. واحتكار التكنولوجيا كما يمارسه الغرب يكرس هذا الوضع. في هذا كله يمكن للقوى المتدنية في الغرب أن تقوم بدور تصحيحي إذا أرادت. وهذا يبدأ بإدانة الحروب الصليبية والحركة الإمبريالية والفكرة الصهيونية والاحتكار التكنولوجي وروح التسلط والهيمنة الغربية. والكنيسة الكاثوليكية أدانت اللاسامية تحت ضغط القوى اليهودية أما إدانتها لواقع التسلط العالمي المعاصر فيجب أن تأتي من حقيقة التدين التي تقتضي تحرير الدين من كل روح استعبادية ونفسية تسلطية. وما لم تحصل هذه الإدانة نظريا وعمليا

فمن تحصيل الحاصل إن من غير الممكن إقامة الثقة بين طرفين علاقات القوى بينهما غير متوازنة . ولكن هل تبدو على الأفق تباشير تراجع للغرب عن مواقفه التسلطية؟ كان الصياد يذبح العصفير في الشتاء وعيناه تدمعان من البرد فقال عصفور لصاحبه : انظر إنه مشفق علينا فأجابه الآخر: لا تنظر إلى عيونه وانظر إلى ما تفعل يدها . حين دخل «النبى» القدس قال : الآن انتهت الحروب الصليبية وحين دخل «غورو» دمشق قال على قبر صلاح الدين : ها قد عدنا يا صلاح الدين وحين حطم «شوارزكوف» جيش العراق اختار لمعركته اسم : المجد للعذراء (عن حرب الخليج لمحمد حسنين هيكل طبعة جريدة الرأي) فهل حقا انتهى الماضي؟ ﴿قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر﴾ [آل عمران : ١١٨] . صدق الله العظيم .

نشرت في جريدة اللواء ١٥/٧/١٩٩٢